

محاضرات في التأمينات الاجتماعية

المحاضرة الثامنة والعشرون التأمينات الاجتماعية ونظم المعلومات

إعداد

محمد حامد الصياد

مستشار التأمين الاجتماعي
وكيل أول وزارة التأمينات (سابقا)
رئيس صندوق التأمين الاجتماعي
للعاملين بالحكومة (سابقا)

الفهرس

صفحة	الموضوع
03	مقدمة
04	أولا : خصائص نظم التأمين الإجتماعي
07	ثانيا : التأمينات الإجتماعية ونظم المعلومات
07	ثالثا : الأسس الرئيسية لنظام المعلومات
08	رابعا : النظم الفرعية والرئيسية لنظام المعلومات في مجال التأمين الإجتماعي
09	خامسا: قواعد البيانات الرئيسية لنظام المعلومات
13	سادسا: نظام المعلومات والإحصاءات المطلوبة في مجال التأمين الإجتماعي
14	سابعا : نظام المعلومات وأثره في تمويل نظام التأمين الإجتماعي
18	ثامنا : الآخرون الذين يستفيدون من نظام المعلومات في مجال التأمين الإجتماعي
19	تاسعا : النتائج الأخرى المترتبة علي إستخدام نظام معلومات فعال في مجال التأمين الإجتماعي
19	خاتمة

مقدمة

لم يعد استخدام نظم المعلومات في مجال التأمين الإجتماعي من امور الرفاهية – بل أصبح ضرورة لا غني عنها لضمان النجاح في هذا المجال – ونظرا لأهمية نظم المعلومات في مجال التأمين الإجتماعي , فقد يكون من المناسب أن نستعرض هذا الموضوع ونحن بصدد دراسة ومناقشة المسائل المتعلقة بالضمان الإجتماعي وشبكات الأمان الإجتماعي.
ونستعرض هذا الموضوع في النقاط الرئيسية الآتية:

- أولا : خصائص نظم التأمين الإجتماعي
 - ثانيا : التأمينات الاجتماعية ونظم المعلومات
 - ثالثا : الأسس الرئيسية لنظام المعلومات
 - رابعا : النظم الفرعية والرئيسية لنظام المعلومات في مجال التأمين الإجتماعي
 - خامسا: قواعد البيانات الرئيسية لنظام المعلومات
 - سادسا: نظام المعلومات والإحصاءات المطلوبة في مجال التأمين الإجتماعي
 - سابعا : نظام المعلومات وأثره في تمويل نظام التأمين الإجتماعي
 - ثامنا : الآخرون الذين يستفيدون من نظام المعلومات في مجال التأمين الإجتماعي
 - تاسعا : النتائج الآخري المترتبة علي استخدام نظام معلومات فعال في مجال التأمين الإجتماعي
- خاتمة

محمد حامد الصياد

()

()

W : www.elsayyad.net

أولاً: خصائص نظم التأمين الإجتماعي

- تتميز نظم التأمين الإجتماعي عن غيرها من مجالات العمل الأخرى بعدة خصائص –
نوجزها فيما يلي:
- 1- تعامل نظام التأمين الإجتماعي مع جميع أفراد المجتمع.
 - 2- تعامل نظام التأمين الإجتماعي مع كل من أفراد المجتمع العمر كله , بل وقبل الميلاد وبعد الوفاة.
 - 3- تعامل نظام التأمين الإجتماعي مع كم كبير من البيانات.
 - 4- إحتياج نظم التأمين الإجتماعي للعديد من الإحصاءات اللازمة لتحديد أعباء النظام.
 - 5- التطور المستمر لنظام التأمين الإجتماعي.

ونتناول كل من هذه الخصائص علي النحو التالي:

- 1 - **تعامل نظام التأمين الإجتماعي مع جميع أفراد المجتمع:**
ويمكن إيضاح ذلك من خلال تعامل نظام التأمين الإجتماعي مع الفئات الآتية:
 - أ - **المؤمن عليهم:**
وذلك من خلال التغطية الشاملة لجميع من هم في سن العمل ضد مخاطر الشيخوخة والعجز والوفاة والإصابة والمرض والبطالة – وهم أصحاب المصلحة الحقيقية من نظم التأمين الإجتماعي.
 - ب- **جهات العمل:**
ويقصد بها الجهات التي يعمل بها المؤمن عليهم – سواء كانت هذه الجهات حكومية أو قطاع عام أو قطاع خاص وسواء كانت شركات أو منشآت فردية.
 - ج- **أصحاب المعاشات:**
ويقصد بهم الأفراد الذين تحقق بالنسبة لهم شروط إستحقاق معاش الشيخوخة أو العجز.
 - د- **المستفيدون:**
ويقصد بهم أفراد أسرة المؤمن عليه أو صاحب المعاش – الذين تتوافر فيهم شروط إستحقاق المعاش وهم من كان المؤمن عليه أو صاحب المعاش يعولهم حال حياته – وهم:
الزوج – الزوجة – الإبن – البنت – الوالد – الوالدة
ويضاف إليهم أحياناً: الجد – الجدة – ابن الإبن – بنت الإبن.
 - هـ- **القائمون بالصرف:**
وهو الأفراد الذين يوكل إليهم القيام بصرف المعاش نيابة عن صاحب المعاش أو المستحقين.

- 2 - **تعامل نظام التأمين الإجتماعي مع كل من أفراد المجتمع العمر كله بل وقبل الميلاد وبعد الوفاة:**
وذلك لأن كل من أفراد المجتمع يتعامل مع نظام التأمين الإجتماعي بثلاث صفات أساسية كما يلي:
 - أ - **بإعتباره مستفيد:**
وذلك من لحظة الميلاد حتي بلوغ سن العمل.

- ب- **بإعتباره مؤمناً عليه:**
وذلك من لحظة بلوغه سن العمل حتي بلوغ سن التقاعد.

ج- بإعتباره صاحب معاش:

وذلك من تاريخ تحقق إحدى حالات إستحقاق المعاش حتي تاريخ الوفاة.

وبالتالي فإن كل فرد من أفراد المجتمع يتعامل مع نظام التأمين الإجتماعي العمر كله
- بل أن هذا التعامل يمتد ليشمل:

أ - مرحلة ما قبل الميلاد (الحمل المستكن):

يراعي نظام التأمين الإجتماعي في توزيع المستحقات التأمينية وجود هذا الحمل -
حيث:

(1) بالنسبة للمعاش:

في بعض التشريعات يحجز له نصيب في المعاش يصرف له عند إنفصاله
حيا , وفي بعض التشريعات الأخرى يعاد توزيع المعاش عند إنفصاله حيا.

(2) بالنسبة للمبالغ المستحقة دفعة واحدة:

يحجز له نصيب يصرف له عند إنفصاله حيا.

ب- مرحلة ما بعد الوفاة:

يتم التعامل مع المستحقين من خلال ملف حالة المعاش بإسم المؤمن عليه أو
صاحب المعاش.

3 - تعامل نظام التأمين الإجتماعي مع كم كبير من البيانات:

حيث تتمثل هذه البيانات في:

أ- بيانات عن جهة العمل:

الإسم - النشاط - العنوان - تاريخ بدء النشاط - بيانات المدير المسئول -
الأجور الشهرية للعاملين - الإشتراكات الشهرية - المبالغ المسددة إلخ.

ب- بيانات عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش:

الإسم - تاريخ الميلاد - النوع - العنوان - الحالة الصحية - جهة العمل - تاريخ
بداية الإلتحاق - تدرج الأجر - تاريخ نهاية العمل وذلك بالنسبة لكل جهة يعمل
بها.

ج- بيانات عن المستحقين:

الإسم - تاريخ الميلاد - النوع - صلة القرابة بالمؤمن عليه أو صاحب المعاش -
الحالة الإجتماعية بالنسبة للإناث (أنسة - متزوجة - مطلقة - أرملة) - الحالة
التعليمية بالنسبة للذكور - الحالة الصحية.

4 - إحتياج نظم التأمين الإجتماعي للعديد من الإحصاءات اللازمة لتحديد أعباء النظام:

تتعامل نظم التأمين الإجتماعي مع العديد من الإحصاءات المتنوعة التي تعكس العديد
من العلاقات المتشابكة والتي تلزم بصفة أساسية لتحديد تكلفة التمويل للمزايا التي
يكفلها هذا النظام , وكذا لإعادة فحص المركز المالي للنظام من وقت لآخر.

ويمكن الإشارة إلي بعض هذه الإحصاءات فيما يلي:

أ- جداول الحياة:

وهي جداول إفتراضية توضح عدد الأحياء في سنوات العمر المختلفة الناتج من
عدد كبير جدا من الأشخاص عند أصغر سن في الجدول ويسمي هذا السن بالسن
الأصلي للجدول , كما يسمي هذا العدد بالعدد الأصلي للجدول - وذلك بفرض أن
هذا العدد لا يتناقص إلا بالوفاة فقط.

ب- مقياس تدرج الأجر:

هو مقياس إفتراض يعد من واقع بيانات إحصائية مستخرجة من البيانات الخاصة بمجموعة المؤمن عليهم الذين سيطبق عليهم المقياس بعد الأخذ في الإعتبار كافة العوامل الإقتصادية والإحصائية والإكتوارية.
وهو يعطينا الأجر الإفتراضي لأي شخص بين تمام السن س والسن س+ 1 إذا كان أجره هو الأجر الإفتراضي عند أصغر سن في الجدول.

ج- سعر الفائدة:

حيث أن الإشتراكات المحصلة لا تصرف في شكل معاشات أو تعويضات إلا بعد مرور فترة زمنية طويلة – لذلك فقد كان من المنطقي أن يدخل سعر الفائدة عن الإحتياجات المتركمة كأحد العوامل المؤثرة في تحديد قيمة الإشتراكات. ويدخل التنبؤ بسعر الفائدة خلال عدد كبير من السنوات في مسؤولية الخبير الإكتواري.

د- معدلات ترك الخدمة بسبب العجز:

ويعتمد الخبراء الإكتواريون في ذلك علي إحصاءات العجز في فترات الخدمة السابقة , وكذا مدي تأثير ما يضمنه التأمين من مزايا في حالات العجز في دفع بعض المؤمن عليهم لإنهاء خدمتهم بسبب العجز بدلا من الإستمرار في الخدمة.
هـ- معدلات ترك الخدمة بالإستقالة قبل بلوغ سن التقاعد:

ويساهم في تحديدها بصفة رئيسية الإحصاءات المتوافرة عن المدة السابقة.
و- نسبة المتزوجين من الوفيات في الأعمار المختلفة من واقع الخبرة الإكتوارية.
ز- الفرق بين سن الزوج وسن الزوجة في المتوسط في الأعمار المختلفة.
ح- فارق السن بين سن المؤمن عليه وسن أصغر الأولاد في المتوسط في الأعمار المختلفة.
ط- نسبة الإناث من المؤمن عليهم المشتركين في النظام في الأعمار المختلفة , وذلك نظرا لأنه غالبا لا ينشأ معاش مقابل لمعاش الأرملة في حالة وفاة المؤمن عليها (الأنثى) أثناء الخدمة.

5 - التطور المستمر لنظام التأمين الإجتماعي:

حيث أنه من إستعراض نظم التأمين الإجتماعي منذ بدايتها – يتبين أنها بدأت في صورة بسيطة ثم أخذت في التطور في إتجاهين رئيسيين:

أ - التطور الأفقي:

حيث يبدأ تطبيق هذه النظم علي نطاق ضيق , ثم يتم التوسع في التطبيق ليشمل فئات أخرى.

ب - التطور الرأسي:

حيث يبدأ تطبيق هذه النظم من خلال عدد محدود من المزايا أو المخاطر ثم يمتد التطبيق إلي مزايا ومخاطر أخرى.

ثانيا: التأمينات الإجتماعية ونظم المعلومات

نظرا للخصائص التي تتميز بها التأمينات الإجتماعية والسابق الإشارة إليها في الجزء أولا , فإن نظم المعلومات باستخدام الحاسبات الإلكترونية في مجال تطبيق التأمينات الإجتماعية لم يعد من أمور الرفاهية , بل أصبح ضرورة لا غني عنها لضمان النجاح في هذا المجال.

ثالثا: الأسس الرئيسية لنظام المعلومات

يعتمد نظام المعلومات في مجال التأمينات الإجتماعية علي دعامتين رئيسيتين هما:

1 - مركزية البيانات (قاعدة البيانات) (Data Base):

وتعني الإحتفاظ بالبيانات المتعلقة بتطبيق نظام التأمين الإجتماعي والخاصة بكافة المتعاملين مع النظام بمكان واحد (قاعدة البيانات) , وتنظيمها من حيث علاقاتها المنطقية ببعضها البعض من خلال مجموعة من قواعد البيانات المحتفظ بها في تنسيق كامل مع كافة الجهات التي تتعامل في مجال التأمين الإجتماعي.

2 - لا مركزية التعامل مع البيانات (الإتصال المباشر بالبيانات) (On Line System):

وذلك من خلال النهايات الطرفية المنتشرة علي مستوي الدولة بالوحدات الفرعية لمنظمة التأمين الإجتماعي والمتصلة بقواعد البيانات السابق الإشارة إليها – حيث يتاح للعاملون بالمنظمة أيا كان موقع عملهم وعلي أختلاف مستوياتهم وتخصصاتهم من خلال نظام دقيق لسرية التعامل مع قواعد البيانات , التعامل مع هذه البيانات - بحيث لا يكون هناك فاصل زمني بين لحظة طلب الخدمة ولحظة الحصول عليها.

رابعاً: النظم الفرعية والرئيسية نظام المعلومات في مجال التأمين الاجتماعي

يتكون نظام المعلومات في قطاع التأمين الاجتماعي من أربعة نظم فرعية رئيسية هي:

1 - نظام الرقم التأميني للأفراد:

والمهمة الرئيسية لهذا النظام هي تحديد رقم تأميني لكل مواطن ينفرد به عن باقي المواطنين يمكن له من خلاله التعامل مع نظام التأمين الاجتماعي بأي صفة كانت (مؤمن عليه - صاحب معاش - مستفيد - قائم بالصرف).

ملحوظة:

يمكن استخدام الرقم القومي للأفراد في حالة تطبيقه بالدولة بدلا من إنشاء رقم تأميني.

2 - نظام الرقم التأميني للمنشآت:

ويتيح هذا النظام تحديد رقم تأميني لكل منشأة علي حدة أيا كان القطاع الذي تنتمي إليه (عام - حكومي - خاص) , بحيث يحدد من خلال الرقم التأميني للمنشأة موقفها من نظام التأمين الاجتماعي وبصفة خاصة الموقف المالي من النظام - مالها وما عليها.

3 - نظام التغطية التأمينية:

ويهدف هذا النظام الي تكوين ملف تأميني عن كل مؤمن عليه يتضمن بصفة أساسية مدد إشتراكه بأنواعها المختلفة وتطور أجر إشتراكه وذلك بشكل تفصيلي يتيح تحديد مستحقاته التأمينية فور تحقق أحد الأخطار المؤمن ضد حدوثها.

4 - نظام المزايا التأمينية:

ويهدف هذا النظام إلي تحديد المزايا التأمينية التي يتضمنها نظام التأمين الاجتماعي للمؤمن عليه أو المستحقين عنه بحسب الأحوال , فور تحقق أحد الأخطار الموجبه لإستحقاقها مع متابعة مدي توافر شروط إستحقاقها , ويتضمن هذا النظام الوظائف الرئيسية الآتية:

أ - إختبار شروط الإستحقاق لكل ميزة.

ب - حساب قيمة الميزة.

ج- تحديد المستحقين للميزة في حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش.

د- توزيع قيمة الميزة علي المستحقين.

هـ- متابعة مدي توافر شروط إستمرار صرف الميزة.

خامسا: قواعد البيانات الرئيسية لنظام المعلومات

يتضمن نظام المعلومات في قطاع التأمين الاجتماعي العديد من قواعد البيانات في تنظيم منطقي للعلاقات بين بيانات كل منها من جهة , وفيما بين قواعد البيانات وبعضها البعض من جهة أخرى , ومن أهم قواعد البيانات المشار إليها مايلي:

1 - قاعدة بيانات الأفراد (الرقم التأميني):

وتتضمن بيانات خاصة بكل مواطن تتمثل في:

- أ - الإسم.
- ب- إسم الأب.
- ج- إسم الجد.
- د- إسم العائلة.
- هـ- النوع (ذكر - أنثى).
- و- تاريخ الميلاد (يوم - شهر - سنة).
- ز- جهة الميلاد (محافظة - مركز أو قسم).
- ح- إسم الأم ثنائي.
- ط- القطاع الذي يتبعه (حكومي - عام - خاص).
- ي- المنطقة أو المكتب الذي تم من خلاله تحديد الرقم التأميني.

2 - قاعدة بيانات الأسرة:

وتتضمن العلاقات المتكاملة للأسرة الصغيرة من خلال الأرقام التأمينية لأفرادها وتواريخ وقائع الزواج والطلاق والترملم , وتشمل الأسرة الصغيرة (الزوج - الزوجة - الأبناء) ومن خلال العلاقات المتكاملة للأسر الصغيرة مع بعضها البعض يمكن تكوين علاقات القرابة بأشكالها المختلفة والمتنوعة حيث يمكن بالنسبة لكل مواطن تحديد: الأبناء - الوالدين - الزوجة أو الزوجات - المطلقات - الأخوة والأخوات - أي من درجات القرابة الأخرى

3 - قاعدة بيانات المنشآت:

وتشتمل علي مجموعات متنوعة من البيانات تتمثل في:

أ- البيانات الأساسية للمنشأة: وتشمل:

- (1) المنطقة أو المكتب التابعة له.
- (2) قطاع المنشأة (حكومي - عام - خاص).
- (3) رقم المنشأة.
- (4) إسم المنشأة.
- (5) نوع النشاط.
- (6) تاريخ بدء النشاط.
- (7) الكيان القانوني.
- (8) رقم وتاريخ قرار الإنشاء.
- (9) العنوان بالتفصيل (رقم العقار - إسم الشارع - شياخة - قسم - محافظة).
- (10) تاريخ إنتهاء النشاط إن وجد والسبب.
- (11) بيانات المدير المسئول (رقمه التأميني).
- (12) عدد المؤمن عليهم التابعين للمنشأة.

ب- سجل الأجر الشهرية:

- ويشمل بيان الأجر بحسب نوع التأمين الخاضعة له:
- (1) تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة.
 - (2) تأمين إصابة العمل.
 - (3) تأمين المرض.
 - (4) تأمين البطالة.

ج- بيانات الرصيد الخاص بالمنشأة:

ويشمل مجموعة كاملة من البيانات التفصيلية التي توضح مفردات الرصيد – وذلك كما يلي:

- (1) شهر الرصيد.
 - (2) إجمالي الرصيد مع بيان ما إذا كان دائناً أو مديناً.
 - (3) مفردات الرصيد المدين:
- إشتراقات عام حالي – إشتراقات أعوام سابقة.
ربع استثمار – مبلغ إضافي للتخلف عن الإشتراك إلخ

د- بيانات الدين المقسط:

- (1) إجمالي الدين.
 - (2) القسط الشهري.
 - (3) بداية التقسيط.
 - (4) عدد الإقساط.
 - (5) المبلغ الإضافي للأقساط.
- هـ- بيان تفصيلي لحركة الحساب الجاري للمنشأة:**

- (1) تاريخ الحركة.
 - (2) نوع الحركة (مدينة – دائنة).
 - (3) قيمة الحركة.
 - (4) الرصيد (دائن – مدين).
- و- بيان المؤمن عليهم التابعين للمنشأة:**

- ويشمل هذا البيان:
- (1) الرقم التأميني للمؤمن عليه.
 - (2) تاريخ نهاية الخدمة إن وجدت.

4 - قاعدة بيانات المؤمن عليهم:

وتشتمل علي بيانات تفصيلية عن كل مؤمن عليه تتضمن:

أ - البيانات الأساسية للمؤمن عليه:

- (1) الرقم التأميني.
- (2) الحالة التأمينية (مؤمن عليه – صاحب معاش إلخ).
- (3) المهنة الحالية.

ب- بيانات الإشتراك:

- (1) رقم المنشأة التي تتبعها مدة الإشتراك.
- (2) قطاع مدة الإشتراك.
- (3) تاريخ بداية كل مدة إشتراك بحسب نوعها (مدة فعلية – تجنيد إلزامي – إجازة خاصة إلخ).
- (4) التدرج التفصيلي لأجر الإشتراك ويشمل (بداية الأجر – قيمته).
- (5) تاريخ نهاية الإشتراك بالمنشأة إن وجد.

وتتعدد مدد الإشتراك بحسب المنشآت المختلفة التي يكون للمؤمن عليه مدة إشتراك بها.

ج- بيانات الإستقطاعات: وتشمل:

- (1) نوع الإستقطاع.
- (2) قيمة القسط الشهري.
- (3) قيمة الرصيد الحالي.
- (4) تاريخ بداية التقسيط.
- (5) طريقة تحديد قيمة القسط.
- (6) قيمة الأقساط المؤجل سدادها.

د- بيانات العجز:

- (1) تاريخ بداية العجز.
- (2) سبب العجز ونوعه (إصابي - طبيعي - جزئي - كلي ...).
- (3) نسبة العجز.
- (4) تاريخ إعادة الفحص إن وجد.

هـ- بيانات تفصيلية عن التعويضات المؤقتة:

- (1) بطاقة.
 - (2) مرض.
 - (3) إصابة.
- تشمل كل منها عدد أيام صرف التعويض وقيمه وبدايته ونهايته ومصاريف الانتقال إن وجدت ... إلخ

و- المستحقين للمعاش:

- (1) الرقم التأميني للمستفيد.
- (2) صلة القرابة.
- (3) قيمة المعاش المستحق , المنصرف
- (4) قيمة الدخل من عمل وتاريخ الإلتحاق.
- (5) الحالة الاجتماعية وتاريخها.
- (6) تاريخ الإيقاف وسببه.

ز- المعاشات الإخري للمستحق في المعاش:

- (1) الرقم التأميني للمستحق عنه المعاش الأخر.
- (2) صلة القرابة بالمستحق عنه المعاش الأخر.
- (3) جهة الربط للمعاش الأخر.
- (4) قيمة المعاش الأخر.

ح- بيانات المعاش للمؤمن عليه او صاحب المعاش:

- (1) تاريخ الإستحقاق.
- (2) سبب الإستحقاق.
- (3) قيمة المعاش المستحق والمعاش المنصرف.
- (4) القانون أو القطاع المستحق تبعاً له المعاش.
- (5) متوسط الأجر الذي حدد علي أساس المعاش.
- (6) مدد الإشتراك ومعامل حساب كل منها.
- (7) الزيادات التي أضيفت إلي قيمة المعاش وتشمل:

(أ) نوع الزيادة.

(ب) قيمتها.

(ج) تاريخ إستحقاقها.

ط- بيانات المبالغ المنصرفة دفعة واحدة:

- (1) نوع الإستحقاق (تعويض دفعة واحدة – مدة زائدة – مكافأة ... إلخ)
- (2) تاريخ الإستحقاق.
- (3) قيمة الإستحقاق.
- (4) متوسط الأجر والمدد بحسب معاملتها التي حددت علي أساسها المستحقات.

ي- بيانات العنوان:

وتشمل: المحافظة والمركز والشيخة والشارع ورقم العقار

ك- بيانات توزيع المبالغ المنصرفة دفعة واحدة:

- (1) الرقم التأميني للمستفيد.
- (2) صلة القرابة.
- (3) قيمة المستحق من كل مبلغ تم صرفه دفعة واحدة.

سادسا: نظام المعلومات
والإحصاءات المطلوبة في مجال التأمين الإجتماعي

سبق الإشارة إلي بعض الإحصاءات التي يتطلبها تحديد أعباء النظام (البند 4 من أولا) ونظرا لما يحتويه نظام المعلومات من بيانات تفصيلية ودقيقة فإنه يمكن من خلالها تكوين العديد من الإحصاءات التي تساعد بشكل فعال علي نجاح نظام التأمين الإجتماعي , كما يزيد من فاعلية هذه الإحصاءات إستخراجها في التوقيت المناسب وتحديثها أولا بأول وبشكل يكاد يكون لحظيا , نتيجة لما تحققه "الأسس الرئيسية لنظام المعلومات" السابق الإشارة إليها تفصيلا في البند ثالثا من:

- 1 -مركزية البيانات.
- 2 -لا مركزية التعامل مع البيانات.

وكذا ما تتميز به الحاسبات الإلكترونية المستخدمة في نظام المعلومات من خصائص أهمها:

- 1 -السرعة.
- 2 -الدقة.
- 3 -سهولة إسترجاع البيانات.
- 4 -سهولة تصنيف البيانات.

سابعاً: نظام المعلومات وأثره في تمويل نظام التأمين الإجتماعي

يمكن أن نوجز في هذا البند وفي ضوء ما قدمناه في البنود السابقة من إيضاحات حول نظم التأمين الإجتماعي ونظام المعلومات , ما يؤديه نظام المعلومات في قطاع التأمين الإجتماعي من دور هام في أحد المجالات الهامة لهذا القطاع - ألا وهو مجال التمويل - وذلك كما يلي:

1 - توفير الإحصاءات اللازمة لتحديد الإشتراكات:

وتتميز الإحصاءات التي يوفرها نظام المعلومات بأنها شاملة للمجتمع التأميني بالكامل - بعكس ما يعد من إحصاءات بطريق العينة (في حالة عدم استخدام نظام المعلومات) - ولا شك أنه مهما روعيت الدقة في إختيار العينة إلا إنها لن تكون معبرة تعبيراً دقيقاً عن المجتمع التأميني مثلما تعبر تلك المستخرجة في نظام المعلومات بالتفصيل السابق الإشارة إليه في البنود السابقة , وينعكس أثر هذه الدقة والشمول بلا شك في تحديد الإشتراكات , ولا يحتاج الخبير الإكتواري في هذه الحالة لإضافة نسبة تقديرية للإحتمالات المستخرجة منها مقابل الإنحرافات التي يتوقعها في مثيلاتها المستخرجة بطريق العينة.

2 - توفير الإحصاءات اللازمة لفحص المركز المالي للنظام:

وتتميز الإحصاءات التي يوفرها نظام المعلومات بالفورية , أي أنها تكون معبرة عن المجتمع التأميني لحظة إعدادها , بعكس التي تعد بطريق العينة أيضاً (في حالة عدم استخدام نظام المعلومات) , والتي كان يستغرق إعدادها وقتاً طويلاً في:

أ - إعداد النماذج.

ب - تجميع البيانات من مصادرها.

ج - تصنيف البيانات.

بحيث تصبح الإحصاءات المستخرجة تمثل بيان تاريخي وليس معبراً عن الوضع الحالي للمجتمع التأميني , أضف إلي هذا أن الإحصاءات المستخرجة من نظام المعلومات تتضمن كافة الإحتمالات التفصيلية المطلوبة بعكس تلك المستخرجة في ظل النظام اليدوي التي تفرض ظروف إستخراجها أن تكون إجمالية. ولا شك أن ذلك كله له كبير الأثر في التقدير السليم للمركز المالي للنظام وما يترتب علي ذلك من نتائج لها تأثير مباشر علي تمويل النظام.

3 - توفير الإحصائيات اللازمة للتخطيط والمتابعة:

ويهمنا في هذا المجال الإحصاءات التي لها تأثير مباشر علي تمويل نظام التأمين الإجتماعي , وذلك بتوفير البيانات السليمة والدقيقة عن الإيرادات والمصروفات للفترة الزمنية المقبلة , وما يترتب عل ذلك من الإستثمار الجيد لموارد النظام. ولا شك أن ذلك يؤدي إلي تحقيق أفضل إستثمار ممكن لأموال النظام وتحقيق ريع الإستثمار المناسب لأمواله , مما يعكس أثره في المدي الطويل علي إشتراكات النظام لصالح المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم.

4 - منع ظاهرة الإزدواج التأميني:

يترتب علي تعدد نظم التأمين الإجتماعي , وفي ظل التطبيق لهذه النظم بالأسلوب اليدوي إزدواج صرف المزايا التأمينية للمستفيد الواحد من أكثر من نظام تأميني أو من ذات النظام الواحد من أكثر من جهة , بل وأحياناً من ذات الجهة نتيجة تعدد نظم الترقيم السائدة في ظل النظام اليدوي وصعوبة الرقابة عليها.

ولكن في ظل إستخراج رقم تأميني واحد لكل فرد في ظل نظام المعلومات يستخدم في كل مراحل حياته التأمينية , فإن ذلك يكون له أكبر الأثر في كشف الكثير من حالات الإزدواج التأميني المشار إليها , وبالتالي يكون لذلك كبير الأثر في الحد من المزايا المنصرفة بدون وجه حق , وبالتالي يؤثر ذلك بالإيجاب في مجال التمويل بنظام التأمين الاجتماعي لصالح النظام.

5 - المتابعة الدقيقة لتوافر شروط إستمرار صرف المزايا التأمينية:

يحدد نظام التأمين الاجتماعي شروط معينة لإستمرار صرف المزايا التأمينية منها:
أ - إيقاف الميزة ببلوغ سن معين بالنسبة للذكور.
ب - إرتباط صرف الميزة ببقاء الأنثى غير متزوجة.
ج - وضع قيودا وحدودا للجمع بين أكثر من معاش أو بين المعاش والدخل.
ولا شك أن متابعة هذه الشروط في ظل النظام اليدوي تكاد تكون مستحيلة مما يؤدي إلي صرف كثير من المبالغ دون وجه حق , في حين أن ما يوفره نظام المعلومات من بيانات سيق الإشارة إليها يجعل متابعة هذه الشروط يسيرا , مع إتخاذ إجراءات الإيقاف للميزة فور تحقق الواقعة المبررة لذلك , مما يعكس أثره بشكل مباشر ولا شك علي مجال التمويل لنظام التأمين الاجتماعي لصالح هذا النظام.

6 - خفض السن المتوسط لبداية الإشتراك في نظام التأمين الاجتماعي:

يؤدي التطبيق اليدوي لنظم التأمين الاجتماعي , وعدم توافر الوعي التأميني لدي المواطنين بدرجة كافية , بالإضافة إلي ما يلتزم به نظام التأمين الاجتماعي من أداء الحقوق لمن يتوافر فيه شروط الإستحقاق حتي ولو لم يكن قد إشتراك في النظام قبل تحقق الخطر - إلي نتيجة خطيرة تظهرها الإحصاءات المستخدمة في فحص المركز المالي لهذه النظم , وهي إرتفاع متوسط سن بداية الإشتراك في نظم التأمين الاجتماعي (يزيد علي أربعين عاما أحيانا).
ولا شك أن ذلك يكون له أثر مباشر في تحديد الإشتراكات بالزيادة , وذلك لقصر الفترة المتوقعة لأداء الإشتراكات حتي بلوغ سن التقاعد من ناحية , ولزيادات احتمالات الوفاة والعجز كلما تقدم سن المؤمن عليه - وبالتالي تكون الإشتراكات المطلوبة لتمويل النظام أكبر منها مما لو كان متوسط سن بداية الإشتراك أقل , وهو ما يحققه نظام المعلومات نتيجة تحديد رقم تأميني لكل مواطن يساعد علي متابعة الموقف التأميني لكل منهم , وكذا توفير البيانات عن المنشآت ووضع خطط دورية للتفتيش عليها مما يحد من حالات التهرب من التأمين.

7 - زيادة متوسط مدد الإشتراك بنظم التأمين الاجتماعي للمؤمن عليه:

يؤدي إنتشار ظاهرة التهرب من نظام التأمين الاجتماعي في ظل النظام اليدوي , وصعوبة المتابعة لهذه الحالات إلي إنخفاض كبير في متوسط مدد الإشتراك بنظم التأمين الاجتماعي للمؤمن عليه تظهرها إحصاءات فحص المركز المالي لهذه النظم (متوسط مدة الإشتراك ما بين 2-3 سنة).
يترتب علي ذلك بالضرورة إرتفاع نسبة الإشتراك المطلوبة لقصر فترة التمويل للحقوق التي يكفلها النظام - ولا شك أن ما يوفره نظام المعلومات من إمكانات المتابعة ومنع حالات التهرب سيكون له أكبر الأثر في رفع متوسط مدة الإشتراك للمؤمن عليهم مما يؤدي بالضرورة إلي تأثير بالإيجاب في تمويل النظام إن لم يكن يخفض الإشتراكات فإنه سيؤدي علي الأقل لتوازن المركز المالي للنظام بدلا مما

يظهره فحص المركز المالي للنظام من عجز , غالبا ما تتحمله الموازنة العامة للدولة.

8 - رفع متوسط أجر الإشتراك:

نتيجة لما يضمنه نظام التأمين الإجتماعي من حد أدنى للمعاش فقد تنتشر ظاهرة الإشتراك بالحد الأدنى لأجر أو فئة الإشتراك وبصفة خاصة في القطاع الخاص و يرجع ذلك بصفة أساسية إلي قلة الوعي التأميني بين أفراد المجتمع التأميني من جهة , ولإنعدام الصلة تقريبا بينهم وبين الهيئة القائمة علي التنفيذ في هذا القطاع , مما يؤدي بالضرورة إلي أن تكون نسبة الإشتراك المحددة للتمويل أكبر مما لو لم تكن هذه الظاهرة موجودة وكان الإشتراك بالأجور أو الدخل الحقيقية. ولا شك أن ما يوفره نظام التأمين الإجتماعي من إمكانات المتابعة لمجتمع المؤمن عليهم والإتصال الدوري بهم وكذا توفير أعداد مناسبة من العاملين بعد نقل الأعمال اليدوية التي كانت منوطة بهم إلي الحاسبات الالية سيمكن من التفتيش الدوري علي المنشآت والذي سيكون أحد أهدافه ولا شك الإشتراك بالأجور والدخل الحقيقية مما سينعكس أثره بالضرورة علي مجال التمويل لنظام التأمين الإجتماعي بالإيجاب.

9 - المتابعة الدورية النشطة لتحصيل المستحقات:

لا شك أن ما يوفره نظام المعلومات من إمكانات وبيانات يتيح للهيئة المختصة المتابعة الدورية النشطة لتحصيل مستحقاتها لدي المنشآت والمؤمن عليهم , يؤدي إلي الإنتظام في التحصيل وعدم تراكم المديونيات لدي مصادر التمويل وبالتالي إنعدام ظاهرة الديون المعدومة التي كثيرا ماتحدثت في ظل النظام اليدوي والتي تؤثر بالسلب علي مجال التمويل لنظم التأمين الإجتماعي.

10 - خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع نظام التأمين الإجتماعي:

وذلك لإطمئنانهم إلي وجود بيانات دقيقة ومنتظمة يسهل الرجوع إليها عند الحاجة , مما يؤدي ولا شك إلي إنتظامهم في المبادرة إلي سداد إلتزاماتهم أولا بأول في المواعيد الدورية لإستحقاق هذه الإلتزامات , مما يتيح للهيئة المختصة تحقيق عائد الإستثمار المناسب لأموال نظام التأمين الإجتماعي.

11 - وفر في المصروفات:

لا شك أن تطبيق نظام المعلومات في مجال التأمين الإجتماعي يكون له كبير الأثر في خفض المصروفات الإدارية التي يتطلبها تطبيق نظم التأمين الإجتماعي – وقد يكون أيضا من المفيد الإشارة إلي بعض جوانب الوفر في المصروفات الإدارية فيما يلي:

أ - خفض في الكميات الكبيرة من الأوراق والسجلات اللازمة للإستخدام في ظل النظام اليدوي وما يستتبعه ذلك من وسائل وأماكن الحفظ وما يترتب عليه من تكلفة إيجارات وصيانة وكهرباء إلخ.

ب - الإقلال من الوقت الضائع في سبيل الوصول للبيانات المطلوبة في ظل النظام اليدوي وذلك من جانب موظفي الهيئة المختصة من جهة , ومن جانب المتعاملين معها من جهة أخرى.

ج- الإقلال من الأعداد الكبيرة من العاملين القائمين بأعمال يومية متكررة كربط الإشتراكات أو حساب المزايا إلخ , وإمكان توجيه هذه الطاقة الإنتاجية

الكبيرة إلى مجالات أخرى لا يصلح لها الحساب الإلكتروني كالتحصيل من المنشآت والتفتيش عليها والتوعية التأمينية بين جمهور المتعاملين مع النظام إلخ.

ثامنا: الآخرون الذين يستفيدون من نظام المعلومات في مجال التأمين الاجتماعي

نظرا لما يحتويه نظام المعلومات من كم كبير من المعلومات عن المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين والمنشآت , ونظرا لأن هذه البيانات يتم تحديثها أولا بأول تبعاً لمتطلبات تطبيق نظام التأمين الاجتماعي , فإن العديد من الجهات الأخرى يمكن لها أن تستفيد من هذه المعلومات في مجالات عملها , كما يمكن تبادل المعلومات بينها وبين نظام التأمين الاجتماعي – نذكر منها:

1 - القوي العاملة:

حيث يمكن أن تستفيد من بيانات المنشآت والعمالة التي تعمل بها في التفتيش الدوري على هذه المنشآت , والتعاون بينها وبين نظام التأمين الاجتماعي في هذا المجال.

2 - الشؤون الاجتماعية:

التي يمكن لها أن تستفيد من بيانات الأسرة والدخل الذي تحصل عليه في صورة أجر أو معاش في تحديد مدى الحاجة إلى المساعدات الاجتماعية.

3 - الصحة:

حيث يمكن تبادل المعلومات مع نظام التأمين الاجتماعي في مجال تقديم الخدمات الصحية.

4 - الضرائب:

التي يمكن أن تستفيد من بيانات المنشآت والعمالة بها والأجور المنصرفة في الرقابة على تحصيل الضرائب , كما يمكن لنظام التأمين الاجتماعي الحصول على المعلومات المتعلقة بالأجور المنصرفة للعاملين المقدمة للضرائب ومطابقتها ببيانات الأجور المؤمن بها لديها.

5- الجمعيات الأهلية:

يمكن لهذه الجمعيات التي تعمل في مجال المساعدات الاجتماعية الحصول على البيانات اللازمة لبحث مدى حاجة الأسرة للمساعدة وذلك من خلال نظام التأمين الاجتماعي.

**تاسعا: النتائج الأخرى المترتبة علي إستخدام
نظام معلومات فعال في مجال التأمين الإجتماعي**

- 1 - رفع مستوي أداء الخدمة التأمينية.
- 2 - الدقة في تحديد الإلتزامات والحقوق التأمينية.
- 3 - توحيد مفاهيم التطبيق بين القائمين بالتنفيذ.
- 4 - تحقيق السرية علي البيانات المستخدمة.
- 5 - إيجاد الثقة بين المتعاملين مع النظام.

خاتمة:

بعد إستعراضنا لأهمية نظم المعلومات في مجال التأمين الإجتماعي فإنه يتضح مدي ضرورة أن يواكب بناء نظام التأمين الإجتماعي إنشاء نظام معلومات متكامل يحقق المزاي السابق إيضاها تفصيلا.